المشاركة السياسية في مصر

المشكلات ومداخل التفعيل

د. ابراهيم بيومى
د. عماد صيام
د. نيفين مسعد

[فريق العمل المصري ـ الشبكة العربية لدراسة الديمقراطية]

القاهرة ٢٠٠٧

المحتويات:

- مقدمة (مفهوم المشاركة)
- واقع المشاركة السياسية في مصر
- أسباب تدني مؤشرات المشاركة السياسية
- إطارات/خيارات تفعيل المشاركة السياسية
- مراجع

مفهوم المشاركة السياسية:

يشير مفهوم "المشاركة السياسية" إلى تلك الأنشطة الإرادية التي يقوم بها المواطنون بهدف التأثير بشكل مباشر أو غير مباشر في عملية اختيار حكامهم وممثليهم، والتأثير في صنع القرارات أو السياسات التي يتخذونها، والتي تؤثر على حياتهم ومستقبلهم.

وتترجم المشاركة السياسية إجرائياً في:

١- أنشطة تقليدية :مثل التصويت في الانتخابات العامة ، ومتابعة الأمور السياسية، والدخول مع الغير في مناقشات سياسية، وحضور الندوات والمؤتمرات العامة، والمشاركة في الحملات الانتخابية بالمال والدعاية، والانضمام إلى جماعات المصالح، والانخراط في عضوية الأحزاب والاتصال بالمسئولين، والترشيح للمناصب العامة، وتقلد المناصب السياسية.

٢- أنشطة احتجاجية سلمية: مثل الشكوى، مخاطبة الرأي العام من خلال وسائل الإعلام المختلفة، اللجوء للقضاء، التظاهر السلمي، الإضراب عن العمل، بناء جماعات الضغط.

و تعتبر المشاركة السياسية شكلاً من أشكال التثقيف السياسي ، حيث يعرف المواطنون من خلالها حقوقهم وواجباتهم،وكيف يمارسونها،كما أنها ترتبط بالمسئولية الاجتماعية التي تقوم على أساس الموازنة بين الحقوق والواجبات ، لذلك فهي سمة من سمات النظم السياسية الديمقراطية، وبمقدار اتساع نطاق المشاركة السياسية ورسوخها واستقرارها تتحدد ديمقراطية النظام السياسي، ومدى شرعيته . ذلك أن المشاركة تعطى الجماهير حقاً ديمقراطياً في الإبقاء على الحكومة وما تتبناه من سياسات أو تغييرها عبر صناديق الاقتراع.

وتتطلب المشاركة السياسية للمواطنين تمكينهم من المعرفة والعلم بمجريات الأمور في بلادهم، بما

"المشاركة تعطى الجماهير حقاً ديمقراطياً في الإبقاء على الحكومة وما تتبناه من سياسات أو تغييرها عبر صناديق الاقتراع"

يمكنهم من الحكم على مدى جودة الأداء الحكومي و محاسبة المسئولين عن أعمالهم إذا ما قصروا في الأداء. بالإضافة إلى هذا فان تمكين المواطن من المشاركة السياسية يدعم علاقته بمجتمعه، الأمر الذي ينعكس بالضرورة على تعزيز شعوره بالانتماء للوطن؛ فالمشاركة بهذا النهج تجعل المواطنين أكثر إدراكاً لحجم المشاكل المتعلقة بمجتمعهم و للإمكانات المتاحة به، مما يفتح باباً للتعاون البناء بينهم وبين المؤسسات الحكومية.

بهذا تكون المشاركة السياسية للمواطنين هى الطريق لمساهمتهم في تحمل مسئولية صنع السياسات العامة، وهو ما يسهل كثيراً في عملية تنفيذ الخطط والبرامج وضمان نجاحها نتيجة استجابتها وتعبيرها عن احتياجاتهم. و من ثم فإن اتساع نطاق المشاركة السياسية بكافة أشكالها وصورها هو أداة فعالة في مواجهة صور استغلال السلطة، وتحقيق قيمة المساواة والحرية.

لهذا فالمشاركة هي أهم الأدوات السلمية للضغط على الحكام ليعملوا وفق أولويات غالبية المواطنين، وليس لشريحة أو لفئة محدودة منهم، كما إنها تسهم في غرس قيم الكرامة والانتماء والثقة بالنفس، وترفع وعي الحكام والمحكومين معاً بواجباتهم ومسئولياتهم إلى جانب حقوقهم أيضاً.

ويعتبر استقرار المشاركة واتساع نطاقها عملية تراكمية، تتدرج صعودا عبر عدة مراحل أهمها:

الاهتمام السياسي، وهو يعني مثلاً: متابعة القضايا العامة والأحداث السياسية من خلال وسائل الإعلام، والاشتراك في المناقشات السياسية مع أفراد العائلة، أو الأصدقاء، أو زملاء العمل. وعادة ما تكون هذه المرحلة أكثر وضوحاً واتساعاً في أوقات الأزمات، أو في أثناء الحملات الانتخابية.

المعرفة السياسية : وهى مرحلة أكثر نضجاً يهتم فيها المواطن بمعرفة الشخصيات السياسية في المجتمع على المستوى المحلى أو القومي مثل: أعضاء المجلس المحلى، وأعضاء البرلمان بدائرته الانتخابية، أو متابعة نشاط بعض الشخصيات القومية كالوزراء ومناقشة مواقفهم السياسية.

التصويت السياسي : وهى مرحلة أكثر فاعلية؛ إذ من المفترض أن يشارك فيها المواطن في الحملات الانتخابية بالدعم السياسي والمساندة المادية لأحد المرشحين، أو بالمشاركة بالتصويت.

المطالب السياسية: وتتمثل في الاتصال بالأجهزة الرسمية، وتقديم الشكاوى والالتماسات، والاشتراك في الأحزاب والجمعيات التطوعية، أو الترشح للانتخابات العامة، أو المشاركة في الأنشطة الاحتجاجية بهدف الاعتراض على سياسة أو قرار ما، أو المطالبة بتطبيق سياسة جديدة، أو الحصول على حق من الحقوق.

ويتأثر الإيمان بجدوى المشاركة السياسية ويتحدد مستواها في أي مجتمع وقدرتها على التعبير عن مصالح القوى الاجتماعية المختلفة في صنع السياسات العامة بالعوامل التالية :

١-وضوح السياسات العامة المعلنة وبدائلها، ومدى مواءمتها لاحتياجات المواطنين مما ييسر عليهم الاختيار من بينها بشكل موضوعي.

٢- إيمان القيادة السياسية واقتناعها بأهمية مشاركة الجماهير في صنع وتنفيذ السياسات العامة.

٣- وجود التشريعات التي تضمن وتؤكد وتحمى المشاركة السياسية .

٤- مدى توافر الحرية للتنظيمات الحزبية والشعبية والمجالس النيابية المنتخبة من الناحية الفعلية، إضافة إلى انفتاح النظام الإعلامي، ونزاهة الانتخابات ودوريتها .

٥- توافر الأساليب والوسائل التي تساعد على توصيل الأفكار والسياسات العامة البديلة، وإمكانية التداول العام حولها.

٦-الثقافة السياسية السائدة في المجتمع والتي تحدد ما يسود المجتمع من قيم ومعتقدات تؤثر في السلوك السياسي.

واقع المشاركة السياسية فى مصر :

تعانى المشاركة السياسية في المجتمع المصري من حالة انحسار وضعف، وهو ما يبدو بوضوح في العديد من المؤشرات المرتبطة بمستوى التصويت في الانتخابات العامة مثل الانتخابات البرلمانية وانتخابات المجالس المحلية، والاستفتاء على التعديلات الدستورية ([1])

معدلات التصويت في الانتخابات البرلمانية	
السنة	نسبة التصويت
١٩٨٤	٤٣و١٤%
١٩٨٧	٥٠و٤٢%
١٩٩٠	٤٥و٩٥%
١٩٩٥	٥٠و٠٠%
٢٠٠٠	٢٥و٢٠%
٢٠٠٥	٢٦و٠٠%

حتى تلك المؤشرات المتدنية يجب أخذها بتحفظ شديد نتيجة أشكال التدخل الادارى وعمليات التزوير واسعة النطاق التى لا تخلو منها اى انتخابات عامة وأكدها العديد من الأحكام القضائية، كما ان تحليلها على مستوى الدوائر الانتخابية يشير الى

تطور تمثيل الأقباط في البرلمان المصري			
السنة	المنتخبين	المعينين	إجمالي
١٩٧٦	٠	٨	٨
١٩٧٩	٤	١٠	١٤
١٩٨٤	٦	٥	١١
١٩٨٧	٦	٤	١٠
١٩٩٠	٢	٦	٨
١٩٩٥	٠	٦	٦
٢٠٠٠	٣	٤	٧
٢٠٠٥	١	٥	٦

اى مدى مازالت العصبيات القبلية والعشائرية ، هى العامل الحاسم فى التعبئة للتصويت لمرشح بعينه وليس البرامج السياسية ، خاصة فى الريف حيث ترتفع معدلات التصويت ، وقد انعكس ذلك بشكل مباشر في تراجع تمثيل العديد من الفئات الاجتماعية وتهميش تمثيلها السياسى خاصة المرأة والأقباط

تطور تمثيل المرأة في البرلمان المصري ١٩٧٦/٢٠٠٥			
السنة	منتخبة	معينة	إجمالي النائبات
١٩٧٦	٤	٢	٦
١٩٧٩	٣٣	٢	٢٥
١٩٨٤	٣٧	١	٣٨
١٩٨٧	١٤	٤	١٨
١٩٩٠	٧	٣	١٠
١٩٩٥	٥	٤	٩
٢٠٠٠	٧	٤	١١
٢٠٠٥	٤	٥	٩

([2])كما يتجلى انحسار المشاركة أيضاً في تراجع أعداد المشاركين في عضوية الأحزاب بدرجة كبيرة، وتراجع تمثيل الأحزاب السياسية ذاتها في البرلمان، حيث اقتصر وجود الأحزاب الحاصلة على الشرعية القانونية على مجرد تمثيل رمزي يتراوح بين عضو أو ثلاثة أعضاء بالنسبة لأحزاب المعارضة الرئيسية (التجمع /الوفد /الغد/الأحرار)فى البرلمان الحالى بإجمالي عشرة أعضاء

[1] انتخابات مجلس الشعب ٢٠٠٠/ تحرير هالة مصطفى /مركز الدراسات السياسية والإستراتيجية بالأهرام.

(٢انتخابات مجلس الشعب ٢٠٠٥ / تحرير د.كمال المنوفي /مؤسسة كونراد اديناور/برنامج الديمقراطية وحقوق الإنسان.

يمثلون خمسة أحزاب، بينما غاب تماما تمثيل ما يقرب من سبعة عشر حزبا آخر .وفي الوقت نفسه استطاعت جماعة الإخوان المسلمين رغم أنها لا تتمتع بالشرعية القانونية أن ترفع تمثيلها البرلماني من ١٧ عضواً(في البرلمان السابق) إلى ٨٨ عضواً أي ما يمثل ٣٧و٢٠% من عضوية البرلمان الحالي، في الوقت الذي سيطر فيه الحزب الحاكم ١٤و٧٠% من مقاعد البرلمان. ورغم نجاح الإخوان المسلمين في الحصول على هذه النسبة من المقاعد في الانتخابات البرلمانية الأخيرة، فان هذا لا يعد مؤشراً على تحسن مستوى المشاركة السياسية على المستوى القومى حيث تعتمد الجماعة على عضوية منضبطة تفوق فى عددها كافة مؤشراً على تحسن مستوى المشاركة السياسية على المستوى القومى حيث تعتمد الجماعة على عضوية من الأحزاب السياسية المرخص لها قانونا أخرى لعضوية جميع الأحزاب السياسية المتمتعة بالشرعية القانونية، هذا إضافة إلى كفاءة الجماعة في الانخراط في مجال الخدمات الصحية والتعليمية، وأشكال من الرعاية الاجتماعية، والتي قدمتها عبر عشرات السنين ــ ولا تزال تقدمها لأفقر الفقراء من خلال مئات الجمعيات والمؤسسات الخيرية التابعة لها، والتي شكلت نموذجاً عملياً في نظر جمهور المستفيدين مباشرة من خدماتها ، وهو ما يرجح أن يكونوا من أول المصوتين لمرشحي الجماعة في أية انتخابات، وخاصة أن الحكومة عجزت عن أن توفر لهذا الجمهور الحد الأدنى من تلك الخدمات. أما من لم تستطع جماعة الإخوان أن تصل إليهم بخدماتها أو تعبئتها السياسية فقد ظلوا على موقفهم المنسحب من المشاركة، فمن إجمالي ٣٢ مليون ناخب هم حجم القوة التصويتية في مصر، لم يذهب إلى الانتخابات البرلمانية الأخيرة إلا ٢٦% أي حوالي ٨مليون في أفضل الأحوال، وهى النسبة التي انخفضت إلى ١٠% في التصويت على التعديلات الدستورية الأخيرة أي ما يقرب فقط من ٣,٢ مليون ناخب، وذلك بعد أن أعلنت جماعة الإخوان أنها لن توجه أنصارها إلى المشاركة أو عدم المشاركة في التصويت على الاستفتاء!!، واستمرت مؤشرات المشاركة في الانخفاض في انتخابات مجلس الشورى التي جرت في يونيو٢٠٠٧، حيث أشارت تقارير متعددة إلى أنها تراوحت بين٢-٥% فقط من إجمالي المصوتين، أي ما يقرب فقط من ٢,٥مليون ناخب، شككت المعارضة وبعض الجهات المستقلة فى ان تكون هذه النسبة حقيقية، وتحدثت كثيراً عن عمليات واسعة للتزوير ، وما يسمى في تقاليد الانتخابات المصرية بـ " التسويد " ــ أي وضع علامات موافقة على بطاقات الانتخابات لصالح المرشحين الذين تريدهم السلطة، وذلك نيابة عن المواطنين، وبدون حضورهم أو معرفتهم أو رغبتهم. بل إن بعض الصحف المستقلة قد ذكرت أن بعض المقرات الانتخابية لم يحضر فيها أحد على الإطلاق في جولة الإعادة في انتخابات الشورى التي جرت يوم ٢٠٠٧/٦/١٧(٣)

تلك النتائج تشير الى تزايد مؤشرات عزوف المصريين عن المشاركة بالتصويت فى الانتخابات العامة ،والمشاركة فى عضوية الأحزاب السياسية احد ابرز أشكال المشاركة السياسية ، بعكس ما هو مفترض كتطور طبيعي لزيادة الوعي، واستمرار الحديث عن الإصلاح الديمقراطي.

[3] - صحيفة المصري اليوم ٢٠٠٧/٦/١٩.

أسبـــــــاب تدنى المشاركة السيـــاسية وانحســـــارها:

لم تظهر تباينات كبيرة بين آراء مجموعة النـــشطاء السياسيين والخبراء ، الذين أجرينا معهم مقابلات متعمقة ، حول مشكلات المشاركة في مصر، وآراء المجموعات الحوارية الأخرى التي ضمت عـــشرين مواطناً ذوي انتماءات سياسية مختلفـــة او غـــير منتمين سياسيا ، حول الموضوع نفـــسه.حيـــث كشفت عن ما يشبه الإجمـــاع علـــى أن تـــدنى المشاركة السياسية في المجتمع المصري يرجـــع إلى حزمة مـــن الأســـباب الـــسياسية والاقتـــصادية والاجتماعية والثقافية، يمكن إجمال أهمها في الآتي:

١- تدهور نوعية وفلسفة التعليم: الذي جعل من أهم مؤسسات التنشئة الاجتماعية والسياسية عاجزة عن بناء وتنمية العقل الناقد والتحليلـــي، المنفتح والقادر على المشاركة والاختيار المستقل، وتنمية الفضائل والقيم المدنية لدى الطـــلاب وفى مقدمتها تلك المرتبطة بثقافة المشاركة.يتكامل مـــع دور المؤسسة التعليمية السلبى هذا طبيعـــة نمـــط التنشئة الـــسائد فى كـــل مؤســـسات التنـــشئة الاجتماعية الأخرى مثل الأعلام والمؤسسة الدينية وهى مؤسسات تخضع لاحتكار وهيمنة الدولة

٢- تدهور الوعي السياسي: نتيجة انقطـــاع مسار التطور الديمقراطي منذ ١٩٥٢ بعد تجربـــة طويلة من النضال الوطني من أجل انتزاع الحقوق والحريات السياسية ، وما صاحب هذا الانقطـــاع من مصادرة الحياة الـــسياسية، وغيـــاب العمـــل السياسي المستقل والتـــضييق علـــى مؤســـسات المشاركة بهدف تأميم الرأي العـــام، والـــسيطرة عليه، فالتعددية الحزبية التي تم حظرها بعد ثـــورة يوليو ١٩٥٢ وعادت بشكل مقيد منـــذ ١٩٧٦ مازالت تعاني من قيود متعـــددة علـــى تأســـيس الأحـــزاب الـــسياسية والتنظيمـــات النقابيـــة والجمعيات الاهلية التى تم إخضاعها بحكم القانون لإشراف الدولة .وهو ما أدى فى النهاية الى ضعف الأطر المؤسسية وعجزها عـــن اســـتقطاب المواطن وتحولها لمؤســـسات لممارســـة المـــشاركة السياسية والتدريب عليها حتى فى إطار الهـــامش الضيق المتاح فى ل التعددية المقيدة .

تقييد حرية تأسيس الأحزاب

منـذ ١٩٧٧ وحتـى عـام ٢٠٠٧ تقـدم ٦٤ حزبـا بطلب التأسيس، حصل منها على حق الترخيص فقط ١٦ حزباً، أغلبها بحكم قضائي بعد أن رفضته لجنة شئون الأحزاب.

وبالرغم من تعديل قانون الأحزاب السياسية رقم ٤٠لسنة١٩٧٧ بالقانون رقم ١٧٧لسنة٢٠٠٥، إلا أنـه لا يـزال يتـضمن عديـداً مـن القيـود علـى حـق تكوين الأحزاب من أهمها الآتي:

١- الشرط الذي نصت عليه م/٣ ب"أن يمثل الحزب إضـافة للحيـاة الـسياسية وفـق أهـداف وأسـاليب محـددة".ومفهـوم الإضـافة فـضفاض، تـتحكم فـي تحديده لجنة شئون الأحزاب الحكومية .

٢ـ مـا تـشترطه م/٨ مـن ضـرورة الحـصول علـى موافقة لجنة شئون الأحزاب لإنشاء الحزب. وهي لجنـة مكونـة مـن تـسعة أعـضاء أغلـبهم منتمـون للحزب الحاكم أو موالون له بحكم تعيينهم بقرارات من السلطة التنفيذية.

٤- نـصت م/٨ علـى تحديد الـدوائر الأولـى للمحكمـة الإدارية العليا حصريا واختصاصها وحدها بالفصل في الطعون على قرارات لجنة شئون الأحزاب التـي ترفض تأسيس حزب ما. وهذه الدوائر يتحكم وزير العدل في اختيار أعضائها، الأمر الذي يعد إخلالاً بمبدأ استقلال القضاء.

٥ـ نـصت م/١١ علـى منـع الحـزب مـن الحـق فـي تنميـة مـوارده عـن طريـق الاسـتثمارات التجاريـة، بينمـا حـصرت مـصادر تمويلـه فـي اشـتراكات الأعـضاء، وتبرعـات الأشـخاص الطبيعيـين المصريين، وبعض المساعدات الحكومية.

تقييد حرية النقابات المهنية

في مصر ٢٣ نقابة مهنية، تضم حوالي ٦ ملايين مهنياً ينتمون إلي الطبقة الوسطي. وقد بدأت أزمة النقابات المهنية في مصر، بعد اجتماعها المشترك عام ١٩٩٠ في نقابة الأطباء، و الذي طالب فيه ممثلو النقابات بتخلي رئيس الجمهورية عن رئاسة الحزب الحاكم، وإلغاء قانون الطوارئ، والقيود علي حرية الصحافة وإطلاق حرية الأحزاب، والمطالبة بإجراء انتخابات نزيهة.واستمرت التحركات النقابية بعد ذلك ، حيث ردت الدولة بوضع قانون ضمانات ديمقراطية العمل النقابي- رقم ١٠٠ لسنة ٩٣، والذي يشترط لصحة إجراء الانتخابات في المرة الأولي حضور ٥٠% من أعضاء الجمعيات العمومية للنقابات، وإذا لم يكتمل النصاب تؤجل على ألا يقل النصاب عن ٣٠% في المرة الثانية، وهو ما أدى إلي تجميد الكثير من النقابات وشل حركة العمل النقابي، فبموجب هذا القانون وضعت العديد من النقابات المهنية تحت وطأة الحراسة أو حرمت من إجراء الانتخابات الدورية ، فنقابة الأطباء لم تجر بها أي انتخابات منذ أكثر من ١٢ عاماً، ونقابة المهندسين تحت الحراسة منذ يونيو ١٩٩٥، ونقابة الزراعيين تحت الحراسة منذ ١٥ عاماً، ونقابة المعلمين لم تجر فيها الانتخابات منذ ١٥ عاماً ونقابة المحامين ظلت تحت الحراسة حتى ٢٠٠١.

وقد ترافق مع هذه القيود تجريم ومصادرة العمل السياسي الطلابي، الذي يعتبر المصدر الأساسي لتغذية الحركة السياسية بالكوادر الفاعلة، وهو ما أدى إلى جمود النخبة السياسية المصرية بشكل عام.

٣- الثقافة السائدة وما تحمله من قيم سلبية والتى تقلص من دور المبادرات المستقلة والجماعية للمواطن، وتكرس الاعتماد على الدولة في تقديم الخدمات، وحل كل المشكلات. ويعود ذلك ـــ حسب رأي مجموعة الخبراء والنشطاء السياسيين، وهو ما تؤكده العديد من الدراسات الأكاديمية المتخصصة ـــ إلى الدور المهيمن للدولة المركزية تاريخيا في المجتمعات النهرية التي تحتاج إلى ضبط توزيع مياه النهر وصيانة شبكة الري، وهو ما تزايد في حقبة ما بعد يوليو ١٩٥٢ خاصة بعد أن أصبحت الدولة هي رب العمل الأساسي ، وهو مازال مستمرا للآن بدرجة كبيرة ([٤])، وهو الأمر الذي يربط مصالح قطاع كبير من السكان وأرزاقهم بالدولة و بمن يسيطر عليها .

عدد العاملين بالجهاز الإداري للدولة	٥و٥١٤٢٤
% إلى إجمالي قوة العمل	٢٨و٩%

٤- الضغوط الأمنية : والتى تؤدى الى ارتفاع تكلفة ممارسة العمل السياسي ومخاطره في ظل استمرار إعلان حالة الطوارئ منذ عام ١٩٨١، وتجريم أشكال الاحتجاج السلمي. حيث تأخذ هذه الضغوط طابعاً عملياً لدى المواطن عندما يسيطر عليه الشعور بالخوف الشديد من احتمال التعرض للملاحقات الأمنية في حالة الإقدام على المشاركة، والاحتمال الأكبر لعدم إمكانية التخلص من هذه الملاحقات إذا وقع فيها لمرة واحدة؛ إذ تظل ملازمة له بقية حياته. فى الوقت الذى يغيب فيه العائد من المخاطرة بالمشاركة، وهو ما يظهر عملياً في بطئ تغيير السياسات، وندرة تجديد النخب الحاكمة، وهو ما أسهم بشكل تراكمي في فقدان المواطن لثقته في القدرة على التأثير فى المجال العام ، وانفصاله عن النخب السياسية الموجودة وعدم القبول بقيادتها .

٥- تدهور الأوضاع الاقتصادية والاجتماعية والتى أدت إليها مجمل التحولات السياسية والاقتصادية التي تمت على امتداد نصف القرن الماضي، و التي أثرت سلبيا وبشكل خاص على أبناء الطبقة الوسطى الفاعلة اقتصادياً وسياسيا؛ ، ودعمت ثقافة الخوف في"دولة

(٦) الجهاز المركزي للتعبئة العامة والإحصاء الكتاب السنوي الإحصائي ٢٠٠٥.

الموظفين"، وأسهمت في شيوع ثقافة الموظف البيروقراطي الخاضع لهيمنة الدولة المسيطرة .

وقد فاقم تلك الأوضاع الاقتصادية المتدهورة ارتفاع معدلات التضخم في السنوات الأخيرة على النحو الذي يوضحه الجدول التالي (٥).

السنة	معدل التضخم
١٩٧٩	١٣,٤
١٩٩٨	٥,٠
١٩٩٩	٣,٧
٢٠٠٠	٢,٨
٢٠٠١	٢,٤
٢٠٠٢	٢,٤
٢٠٠٣	٣,٢
٢٠٠٤	١٠,٣
٢٠٠٥	١١,٤

جملة العوامل السابق ذكرها تفسر حالة عزوف أغلبية المواطنين المصريين عن المشاركة في المجال العام. وهذه العوامل ذاتها هي التي تحدد مداخل الحل المطلوب لتفعيل المشاركة على مختلف المستويات.

مقارنة إطارات/خيارات تفعيل المشاركة السياسية:

دارت مناقشات المجموعات الحوارية والمقابلات المتعمقة حول ثلاثة أطر رئيسية كخيارات لتفعيل المشاركة السياسية، والخروج من حالة السلبية ــ التي يتسم بها السلوك السياسي لأغلبية المصريين ــ إلى حالة المشاركة. ويعتمد كل إطار/ خيار على مدخل مختلف في توصيف ومعالجة مشكلات المشاركة السياسية، هى الخيارات التى يدور حولها الجدل بين أطراف العمل السياسي والقوى الاجتماعية المختلفة بما في ذلك السلطة، والقريبين منها بشكل عام، وقوى المعارضة السياسية والحزبية. وفيما يلي مضمون كل إطار وفكرته الأساسية، وحجج المؤيدين والمعارضين وتكلفة كل خيار.

(٨) IMF, World Economic Outlook Sept. 2006

المدخل/ الخيار (١)
مدخل تطوير وتعديل القوانين

يرى هذا الخيار أن مشكلات المشاركة السياسية تكمن في القيود القانونية المفروضة على حرية التعبير عن الرأي وحق الاجتماع والتنظيم المستقل ، والاحتجاج السلمي والقوانين المرتبطة بها مثل قانون الأحزاب السياسية ، وقانون مباشرة الحقوق السياسية، وحالة الطوارئ، وقوانين الجمعيات والنقابات المهنية والعمالية وقوانين الصحافة، والقوانين المنظمة لاستقلالية ونزاهة العملية الانتخابية ..الخ. وعليه فإن تفعيل المشاركة السياسية يجب أن يبدأ او يركز على إصلاح تلك القوانين وتخليصها من القيود المعوقة للمشاركة السياسية، بما يطلق تلك الحقوق والحريات دون قيود.

المدخل/ الخيار (٢)
مدخل بناء ثقافة سياسية بديلة

يرى هذا الخيار أن الثقافة السياسية السائدة تحمل الكثير من القيم السلبية المعوقة للمشاركة السياسية ، وعليه فإن تفعيل المشاركة السياسية يجب أن يبدأ او يركز على تنقية الثقافة السياسية من القيم السلبية ودعم القيم الإيجابية التي تحث على المبادرة والاهتمام بالمجال العام، وجعل ثقافة المشاركة مكون أصيل في الثقافة السياسية ومظهرا من مظاهر الوعي العام الذي يشكل الممارسة الحياتية اليومية للمصريين ، وهو ما يتطلب رفع المهارات والقدرات الخاصة بممارسة الحقوق والواجبات ، وتبنى نمط بديل من التنشئة الاجتماعية و السياسية يقوم على ترسيخ القيم والفضائل المدنية

المدخل/ الخيار (٣)
مدخل تحسين الأوضاع الاقتصادية الاجتماعية

يرى هذا الخيار أن تدنى الأوضاع الاقتصادية والاجتماعية فى مصر لقطاعات واسعة من السكان هو المسئول عن أزمة المشاركة السياسية .وأن انشغال المواطن العادي بتدبير احتياجاته الأساسية لا يترك له متسعاً من الوقت للاهتمام بالشأن ، على كافة مستويات هذا الاهتمام ، يضاف الى هذا اتساع نطاق الأمية الهجائية ، وعليه يرى أنصار هذا المدخل ان تبنى سياسات اقتصادية واجتماعية تستهدف تحسين الأوضاع الاقتصادية والاجتماعية لقطاعات واسعة من المجتمع وانعكاس هذا مباشرة فى تحسن نوعية حياتها سوف يصحبه تحسن فى حالة المشاركة السياسية

ماذا يجب ان نفعل ؟

١-إلغاء القوانين التى تحد من حرية المواطنين في التجمع والتعبير عن الرأي والاحتجاج السلمي ونجرم حرية التظاهر او الاعتصام او الإضراب .

٢- إلغاء القوانين التى تحد من تعددية واستقلالية الأحزاب السياسية ومنظمات المجتمع المدنى او تخضعها لإشراف الجهات الإدارية .

٣- الفصل وعدم الجمع بين منصب رئاسة الدولة و منصب رئيس الحزب الحاكم ، وكذلك عدم الخلط بين تولى مسئولية المناصب التنفيذية الكبرى وعضوية الحزب السياسى (مثل مناصب المحافظين).

٤- تعديل القوانين المنظمة لإدارة الانتخابات العامة والإشراف عليها بما يسمح باستقلالية هذه العملية منذ بدايتها وحتى اعلان نتائجها ، وتجريم كل أشكال التدخل والتأثير غير القانوني على حرية ورأى الناخبين ، بما يضمن حيدة الانتخابات ونزاهتها وتعبيرها عن الخيارات الحقيقية للناخبين ويعيد ثقتهم لأهمية صوتهم الانتخابى .

ماذا يجب ان نفعل ؟

١ - دعم ثقافة المشاركة يتطلب وجود إعلام حر يقوم على العقلانية والتنوير وحرية الرأي وإتاحة المعلومات .

٢- تغيير فلسفة النظام التعليمي بهدف بناء ذهنيات وأنماط تفكير ناقدة قادرة على التحليل والتفكير الحر وهو ما يتطلب إعادة النظر فى محتوى كل البرامج التعليمية وأساليب التعلم وطرق التقييم والامتحانات .

٣ــ إدماج برامج التربية المدنية التى تقوم على التمكين من مهارات وقيم العمل المدني،فى برامج كل مؤسسات التنشئة الاجتماعية خاصة المؤسسة التعليمية والمؤسسة الدينية والإعلامية ، وهى البرامج التى يجب ان تهتم بدعم ثقافة المشاركة والمواطنة وما يرتبط بهما من مفاهيم وقيم .

٤- تفعيل دور الأحزاب السياسية ومؤسسات المجتمع المدني من جمعيات ومنظمات نقابية مهنية وعمالياً في مجال التدريب والتأهيل على ثقافة المشاركة والعمل المدنى بأن تتحول هى بذاتها لأطر للممارسة والتدريب على هذه المهارات والقيم.

ماذا يجب ان نفعل؟

١- تبنى السياسات الاقتصادية والاجتماعية التى تحد من التهميش لقطاعات متزايدة من المصريين ، لمواجهة شعورهم بالاغتراب وعزوفهم عن المشاركة السياسية.

٢- تطبيق حزمة من السياسات الاقتصادية والاجتماعية لمعالجة الآثار السلبية لسياسات الإصلاح الهيكلي و التى أدت إلى تآكل الطبقة الوسطى الركيزة الاجتماعية لنمو واستقرار النظام الديمقراطى .

٣- إدماج المرأة فى عملية التنمية الشاملة ، عبر سياسات وبرامج اقتصادية محددة تواجه الأوضاع المتدنية للمرأة خاصة فى الريف والمناطق العشوائية والفقيرة فى الحضر .

٤-ان تكون مؤشرات مثل تحسن متوسط دخل الاسرة والفرد /انخفاض مستوى التضخم/ توفر شبكة الصرف الصحى والمياه النقية ، والمسكن الصحى وانخفاض معدلات البطالة..الخ، هى المؤشرات التى يحتكم إليها فى قياس تحسن الأوضاع الاقتصادية والاجتماعية وليس مجرد التحسن النسبي فى الأداء الاقتصادى الكلى .

الانتقادات الموجهة للخيار (١)

- المنظومة القانونية تمتلك مساحة حقيقية تضمن الحقوق والحريات الاساسية ، وضعف أداء الأحزاب ومنظمات المجتمع المدنى القائمة الآن فى مصر لا يرجع إلى تلك القوانين ، بقدر ما يرجع إلى فشل القائمين علي هذه المؤسسات وتدني قدراتهم القيادية وثقافتهم السياسية ، وعدم امتلاكهم القدرة على التواصل مع المواطنين وإقناعهم بالمشاركة معهم.

– القوانين في جميع البلدان الديمقراطية تشترط التصريح للقيام بأي انشطة احتجاجية محافظة على النظام والأمن، ومنعاً لحدوث الفوضى.

– تعديل القوانين والتشريعات يرتبط بتغيير موازين القوى الاجتماعية والسياسية وبالتالى تغيير بنية النظام السياسى ، وهى نتيجة وليست سببا لنمو المشاركة السياسية .

الانتقادات الموجهة للخيار(٢)

– ضعف ثقافة المشاركة حتى لدى قوى المعارضة السياسية والحزبية وحتى لدى منظمات المجتمع المدنى والمنظمات النقابية ، وعجزها عن ان تحول مؤسساتها لنماذج وأطر لممارسة ثقافة الديمقراطية والمشاركة السياسية والتدريب عليها او استخدام أدواتها الإعلامية فى هذا المجال.

– مؤسسات التربية والتثقيف والإعلام والتى يعتمد عليها فى غرس ثقافة المشاركة ، خاضعة لسيطرة الدولة بتوجهاتها السياسية الحالية ، وهو ما يعرقل حقيقة اى محاولة لقيامها بهذا الدور .

– التغيير فى الثقافة السياسية هو تغيير بطيء ويتم على المدى الطويل ، بالاضافة الى انه يأتي بالأساس انعكاسا لمجمل التغيرات الاقتصادية والاجتماعية والسياسية فى المجتمع .

الانتقادات الموجهة للخيار(٣)

– ادعاء أن اليسر الاقتصادى يقود إلى مشاركة سياسية كثيفة ، ادعاء باطل نظراً لأن حالة اليسر قد تولد قناعة لدى أصحابها بأوضاعهم القائمة وتجعلهم لا يحفلون بالمشاركة السياسية وربما حتى التخوف منها حتى لا تغير تلك الأوضاع .

– سياسات الإصلاح الاقتصادى هى فى جوهرها تحول نحو الليبرالية الاقتصادية وقادت إلى رفع مستوى الوعي العام للمواطن العادي ، واكتمال التحول الاقتصادى الليبرالى هو الذى سوف يحقق الليبرالية السياسية التى تتحقق فيها أعلى معدلات المشاركة السياسية .

– ضعف الموارد الاقتصادية والبشرية وعملية التحول الاقتصادى ذاتها تفرض بعض الخيارات الاقتصادية والاجتماعية الصعبة والتى يجب القبول بها لتجاوز أزمة التخلف والتنمية على المدى الطويل .

تكلفة الخيار (١)

– على المدى الطويل تأجيل اى توقعات بتحسن حقيقي فى الأوضاع الاقتصادية والاجتماعية الى حين حدوث نمو حقيقي فى أشكال ومعدلات المشاركة السياسية نتيجة تغيير المنظومة القانونية وحين يصبح بالامكان مراقبة السياسات الحكومية والتأثير فيها وتغييرها من قبل الراى العام والمواطنين فى مؤسساتهم السياسية والمدنية.

– تغيير البنية القانونية وإطلاق الحريات السياسية عبر أساليب النضال السلمي هى عملية طويلة المدى وتستلزم تضحيات ومبادرات كبيرة خاصة من قبل النخب السياسية .

– ضرورة البدء بالتوظيف الفعال والنشط للهامش القانوني المتاح لممارسة النشاط السياسى وكافة المشاركة السياسية كجزء من عملية الصراع الديمقراطى السلمي لتوسيع هذا الهامش ، ومتراكمة القوة لتغيير القوانين لإطلاق مزيد من الحريات السياسية .

تكلفة الخيار (٢)

– عملية التغيير الثقافي ،وبناء ثقافة بديلة هى ثقافة الديمقراطية والمشاركة وما يرتبط بها من وعى وممارسات هى عملية تراكمية طويلة المدى لن تظهر نتائجها الا بعد جيل او اكثر .أما نتائجها فى التحسن التدريجي لمستوى المشاركة السياسية فيظهر على المدى المتوسط.

– التوظيف الفعال والكفء لكل الموارد المحلية والدولية خاصة من قبل منظمات المجتمع المدنى لبناء وتطبيق برامج التربية المدنية خاصة فى مؤسسات التنشئة الاجتماعية وبين القائمين عليها ، والتعامل بحسم مع اى إهدار للموارد فى هذا المجال .

–منح المطالب الخاصة بإصلاح التعليم وبرامجه ومحتواه وفلسفته الأولوية على أجندة الاصلاح السياسى والاجتماعي ، وضرورة بناء قوة ضغط حقيقية لتغيير السياسات التعليمية والتى تشكل الركيزة الاساسية فى اى عملية إصلاح ثقافي وفكري .

تكلفة الخيار (٣)

– التركيز على مطالب تحسين الأوضاع الاقتصادية والاجتماعية فى ظل الأوضاع الراهنة لن يحقق نتائج فعلية فى تحسنها الا على المدى المتوسط ،كما ان هذا لا يعنى بالضرورة تحسن اوضاع الحريات والمشاركة السياسية بنفس الدرجة ،بل انه قد يكون على حسابهما

– ضرورة دعم ومساندة كافة أشكال احتجاجات ومطالبات القوى الاجتماعية المختلفة خاصة مطالبها بتحسين أوضاعها الاقتصادية ،وهو ما قد يشكل فى النهاية وفى ظل ضعف الموارد الاقتصادية وغياب سياسات رشيدة لتوظيفها لتحميل الاقتصاد بمزيد من الأعباء والمشكلات التى تؤخر تحسن مؤشرات التنمية.

–إعادة الاعتبار والنشاط الفعال فى المنظمات النقابية والاهتمام بالمجالس المحلية على مستوى الحى والقرية والمدينة والمحافظة والمشاركة فيهما كقواعد للتأثير فى السياسات المرتبطة بالحقوق الاقتصادية ونمط توزيع الخدمات الاساسية

مـر اجع

١ــ الديمقراطية في مصر: ربع قرن بعد ثورة ٢٣ يوليو ١٩٥٢، تحرير: على الدين هلال /مركز الدراسات السياسية والإستراتيجية بالأهرام .

٢ــ انتخابات مجلس الشعب ١٩٨٤، تحرير: على الدين هلال/مركز الدراسات السياسية والإستراتيجية بالأهرام.

٣ــ أداء مجلس الشعب ١٩٩٢، عمرو هاشم ربيع/مركز الدراسات السياسية والإستراتيجية بالأهرام.

٤ــ الانتخابات البرلمانية في مصر ١٩٩٥، تحرير د. هالة مصطفى/مركز الدراسات السياسية والإستراتيجية